

إيقاف قيد جديد يربك الزمالك 6 قضايا دولية تهدد صفقات الموسم المقبل



السبت 25 يوليو 2026 05:00 م

تلقى نادي الزمالك ضربة إدارية جديدة، بعدما أعلن الإعلامي أحمد شوبير ظهور قرار إضافي على منصة الاتحاد الدولي لكرة القدم بإيقاف قيد النادي، ليرتفع عدد القضايا المرتبطة بعقوبات التسجيل إلى 6 ملفات، وسط مخاوف جماهيرية من استمرار الأزمة وتأثيرها في استعدادات الفريق للموسم المقبل

ويأتي التطور في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة إلى إدارة الزمالك، التي تحاول إنهاء أزمات مالية وقانونية متراكمة، بالتزامن مع التخطيط للموسم الجديد وتحديد احتياجات الفريق الفنية ولا يقتصر خطر العقوبة على تعطيل الصفقات، بل يمتد إلى استقرار النادي وصورته أمام اللاعبين والمدربين والجهات الرياضية الدولية

عقوبة جديدة تفتح الأزمة

كشف أحمد شوبير، عبر حسابه الرسمي على موقع فيسبوك، أن موقع الاتحاد الدولي لكرة القدم أظهر إيقاف قيد جديدًا بحق الزمالك، مؤكّدًا ارتفاع عدد القضايا إلى 6. ولم يعلن شوبير في منشوره هوية صاحب الملف الجديد أو القيمة المالية المطلوبة لإنهائه

ويعني إيقاف القيد منع النادي من تسجيل لاعبين جدد محليين أو أجانب خلال فترات الانتقالات، إلى أن يسدد المستحقات محل النزاع أو يتوصل إلى تسوية يقبلها صاحب الحق، ثم يخطر الاتحاد الدولي رسميًا بانتهاك القضية ورفع العقوبة

وكان الاتحاد الدولي قد أطلق منصة رقمية علنية لعرض الأندية الخاضعة لعقوبات منع التسجيل، موضّحًا أن الأندية المدرجة لا تستطيع قيد لاعبين جدد طوال مدة العقوبة، في خطوة تستهدف زيادة الشفافية وإتاحة الوضع القانوني للأندية أمام الجمهور والأطراف المعنية

ولا يمثل القرار الجديد أزمة منفصلة، بل يأتي ضمن سلسلة من النزاعات المالية التي واجهها الزمالك خلال السنوات الأخيرة، بسبب مستحقات متأخرة للاعبين ومدربين وأندية، وهو ما جعل ملف القضايا الدولية واحدًا من أكثر الملفات إلحاحًا أمام مجلس الإدارة

وتظهر خطورة الموقف في تغير أعداد القضايا بصورة مستمرة، مع نجاح النادي في إنهاء بعض الملفات وظهور ملفات أخرى أو إعادة إدراج عقوبات مرتبطة بنزاعات لم تُحسم نهائيًا وكانت تقارير سابقة قد أشارت خلال يوليو إلى انخفاض عدد الحالات بعد تسوية بعض المستحقات

ميراث مالي يطارد الإدارة

تواجه إدارة الزمالك عبئًا ماليًا ضخّمًا ناتجًا عن تعاقدات وفسخ عقود وتسويات لم تُسدّد في مواعيدها، ما دفع لاعبين ومدربين سابقين وأندية إلى اللجوء للهيئات القضائية التابعة للاتحاد الدولي للحصول على حقوقهم

ويختصّ محكم الاتحاد الدولي لكرة القدم بالنظر في المنازعات المرتبطة بعقود اللاعبين والمدربين وانتقالات اللاعبين والتطبيقات التنظيمية، من خلال غرف تسوية المنازعات وأوضاع اللاعبين والوكلاء، وتصبح قراراته ملزمة للأطراف وفق اللوائح الدولية

وتتحول القضية عادة إلى عقوبة إيقاف قيد عندما يتخلف النادي عن تنفيذ الحكم أو سداد المبلغ المستحق خلال المهلة المحددة، ولا تُرفع العقوبة بمجرد الإعلان عن نية السداد، بل بعد إتمام التسوية ووصول إخطار رسمي يثبت انتهاء النزاع

وكان شوبير قد تحدث سابقًا عن عمل إدارة الزمالك على حل القضايا والالتزامات المالية المتراكمة، مؤكدًا ارتباط تسوية الملفات أيضًا بالحصول على الرخصة الأفريقية التي تسمح للنادي بالمشاركة في مسابقات الاتحاد الأفريقي

وفي تطور مواز، أنهى الزمالك الإجراءات المطلوبة لملف الرخصة الأفريقية ورفع المستندات عبر منصة الاتحاد الأفريقي قبل انتهاء المهلة، بينما اعتمد اتحاد الكرة المصري الأوراق، مع بقاء القرار النهائي في يد الاتحاد القاري

ويكشف التزامن بين ملف الرخصة وقرارات إيقاف القيد مدى الترابط بين الأوضاع المالية والقدرة على المنافسة، إذ لا يكفي امتلاك فريق قوي فنيًا إذا ظل النادي مهددًا بعقوبات دولية أو عاجزًا عن إثبات وفائه بالتزاماته التعاقدية

مستقبل الصفقات تحت التهديد

يضع قرار إيقاف القيد الجهاز الفني أمام حسابات معقدة، لأن أي خطة لإعادة بناء الفريق أو تدعيم مراكز محددة ستظل معلقة إلى حين رفع العقوبات وقد يضطر الزمالك إلى الاعتماد على القائمة الحالية واللاعبين العائدين من الإعارة وقطاع الناشئين

كما تؤثر الأزمة في قدرة الإدارة على التفاوض مع لاعبين جدد، لأن الوكلاء واللاعبين يفضلون التعاقد مع نادٍ يملك موقفًا قانونيًا وماليًا مستقرًا، ويضمن تسجيل الصفقة وسداد الرواتب والمستحقات في المواعيد المتفق عليها

وتزداد الضغوط مع حاجة الزمالك إلى المنافسة في البطولات المحلية والقارية، وهي بطولات تتطلب قائمة متوازنة وبدائل متعددة في كل مركز، خصوصًا مع ضغط المباريات واحتمالات الإصابات والإيقافات طوال الموسم

ولا تتوقف التداعيات عند الفريق الأول، إذ ينعكس تكرار العقوبات على سمعة المؤسسة وثقة الجماهير والرعاة، ويزيد من صعوبة بناء مشروع رياضي طويل الأمد كما يدفع النادي إلى تخصيص موارد مالية لتسوية قضايا قديمة بدلًا من توجيهها إلى التعاقدات وتطوير المنشآت وقطاعات الناشئين

وتتمثل الخطوة العاجلة أمام الإدارة في حصر دقيق لكل قضية، وتحديد المبالغ المستحقة ومواعيد السداد، ثم التفاوض مع أصحاب الحقوق على جداول زمنية واقعية، بدلًا من التعامل مع كل ملف بعد صدور عقوبة جديدة

ويحتاج الزمالك كذلك إلى مراجعة آلية إبرام العقود وفسخها، وإخضاع القرارات التعاقدية لدراسة قانونية ومالية قبل اعتمادها، حتى لا تتحول الصفقات أو تغييرات الأجهزة الفنية إلى قضايا جديدة تلاحق النادي لسنوات

ويبقى رفع الإيقاف مرهونًا بقدرة مجلس الإدارة على توفير السيولة وإنهاء النزاعات رسميًا، وليس بمجرد التصريحات أو الوعود وكل تأخير في التسوية سيقصر الوقت المتاح للجهاز الفني، ويضع الفريق أمام موسم يبدأ بأزمة خارج الملعب قبل انطلاق المنافسة داخله

وبينما ينتظر جمهور الزمالك إعلان تفاصيل القضية السادسة وخطة سدادها، تبدو الأزمة اختبارًا حقيقيًا لقدرة الإدارة على وقف نزيف القضايا، وإنهاء الميراث المالي المتراكم، وحماية الفريق من الدخول في موسم جديد بقائمة مقيدة وطموحات أكبر من الإمكانيات المتاحة